

خصوصية المياه في الدول النامية: مبادئها، ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية

Water Privatization in Developing Countries: Principles, Economic and Social Consequences

غيلاني عبد السلام¹
¹ جامعة بسكرة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/12/20

تاريخ القبول: 2019/10/22

تاريخ الاستلام: 2019/06/10

ملخص: تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن واقع الخصخصة في إدارة المياه. حيث تم تنفيذ العديد من الخيارات والتي تتراوح من الأقل مشاركة للقطاع الخاص إلى الاستملاك الكلي له. وتشمل خصوصية المياه نقل خدمات مراقبة أو إدارة المياه إلى الشركات الخاصة. ويمكن أن تشمل (التشغيل والإدارة، التوزيع، جمع الفواتير، معالجة المياه المستعملة. خدمات العملاء...) في المجتمع المحلي. وقد حدث بالفعل تحويل المياه إلى القطاع الخاص في عدة بلدان متقدمة ويجري دفعها في كثير من البلدان النامية عن طريق سياسات التكيف الهيكلي.

وقد حققت خصوصية المياه عدة نتائج منها زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة، وكفاءة الإنتاج، إلا أن لها انعكاسات سلبية خصوصا على الدول النامية كارتفاع سعر المياه، واستخراج المياه على نحو غير مستدام من طرف الشركات الخاصة، وتعرض نوعية المياه للخطر، وانتشار الكثير من الأمراض والأوبئة، كمرض الكوليرا في جنوب إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: خصوصية المياه، التسعير، البلدان النامية، جنوب إفريقيا.

تصنيف JEL: Q25, D49

Abstract : This paper provides an overview about the reality of privatization in water management. Many options have been implemented, ranging from the least private sector involvement to its total acquisition. Water privatization involves the transfer of water control or its management services to private companies. It could include (operation, management, distribution, Collect bills, waste water treatment. Customer Services ...) in local community. Water privatization has already occurred in several developed countries and is being propelled in many developing countries through structural adjustment policies.

Water privatization has achieved several results, increasing access to clean water and production efficiency, but it has negative impacts, especially on developing countries, such as high-water prices, unsustainable water extraction by private companies, and endangering water quality, and the spread of many diseases and epidemics, such as cholera disease in South Africa.

Keywords: Water Privatization, Pricing, Developing Countries, South Africa.

Jel Classification Codes: Q25, D49

بالنظر إلى تزايد القيود المفروضة على الموارد الطبيعية الشحيحة، مثل المياه العذبة، فإن التحديات التي تحيط بالتنمية المقبلة للتكتلات الحضرية كبيرة جدا. ويصدق هذا بشكل خاص في البلدان النامية. فإن حوالي 01 % فقط من المياه على الأرض مناسبة للاستهلاك البشري، وأغلب هذه المياه لا يمكن للبشر الوصول إليها، لأنها مجمدة في القمم الجليدية القطبية. وبالتالي فإن الحصول على المياه العذبة يشكل ضرورة أساسية للتنمية. وإلى جانب هذا فقد قامت الدول المتقدمة اليوم باستثمارات كبيرة في البنية التحتية للمياه وقد أدت هذه الاستثمارات الإستراتيجية إلى تحسين الصحة العامة، الأمر الذي أدى إلى النمو الاقتصادي المطرد و استقرار الظروف الاجتماعية.

ومما يؤسف له أن البلدان النامية لم تواكب النمو في تنمية الهياكل الأساسية في مجال المياه النظيفة والمرافق الصحية. بالرغم من أن استهلاك المياه على مستوى العالم بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق، إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن 1.1 مليار نسمة يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة، ونحو 2,6 مليار نسمة يفتقرون إلى المرافق الصحية الكافية. ونتيجة لذلك يموت 1,8 مليون شخص سنويا بسبب الأمراض المنقولة بالمياه كالإسهال والكوليرا، حيث تعد فئة الأطفال هم الضحايا الرئيسيون.

إن توفير مياه الشرب النظيفة وخدمات المرافق الصحية أمر مكلف للغاية. ومن الضروري القيام باستثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية في محطات الأنابيب والمضخات، وتنقية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي. إلا أن الإيرادات المتأتية من مبيعات المياه، لا تغطي حتى تكاليف إنتاجها. وكثيرا ما تواجه هذه البلدان صعوبات في استرداد التكاليف، وهي أقل بكثير من استرداد التكاليف بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك فإن شبكات المياه في البلدان النامية غير فعالة بصفة خاصة. كما تتراوح نسبة فقدان المياه بسبب مزيج التسرب والسرقة بين 40 % إلى 60 % بالنسبة للعديد من هذه الدول. ومع عجز الحكومات في توفير خدمات المياه والصرف الصحي الكافية وبأسعار معقولة. برزت خصوصية المياه كبديل عن ذلك.

لقد نادى البنك الدولي بضرورة مشاركة القطاع الخاص في إدارة المياه العامة، وكان المنطق وراء هذا هو أن القطاع الخاص يهدف إلى تحسين كفاءة خدمات المياه والمرافق الصحية، وتوسيع نطاق التغطية، وتحقيق معايير نوعية المياه التي حددتها منظمة الصحة العالمية. إلا أن الفارق الرئيسي بين مشاريع المياه الخاصة والعامة هو دوافع الأرباح التي تجنيها الشركات الخاصة، كما تتعارض مع فكرة التوزيع المتساوي للمياه على جميع المواطنين. وقد تباينت نتائج مشاريع خصوصية المياه. فهناك حالات، أدت من خلالها إلى زيادة المعدلات والفساد، وتدهور الخدمات، وفقدان السيطرة التنفيذية المحلية. وقد نجحت مشاريع أخرى في تحسين تغطية الخدمات وموثوقيتها.

وأمام هذا السجل المختلط، فمن غير الواضح أن تكون الخصوصية هي الوصفة الصحيحة لعلاج مشاكل المياه في العالم النامي. وتستكشف هذه الورقة البحثية أهم الجوانب النظرية المتعلقة بخصوصية المياه أسبابها وأشكالها، التسعير كجزء من الخصوصية، عرض تجربة جنوب أفريقيا لتوضيح القضايا التي تبرز فيها هذه العملية. النتائج المحتملة لخصوصية المياه على البلدان النامية. ويمكن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الخصوصية في قطاع المياه؟ وما هي نتائجها الاقتصادية والاجتماعية على الدول النامية؟

وينتق من إشكالية البحث الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بخصوصية المياه؟. وما هي أسبابها وأشكالها؟

- هل يعتبر التسعير أحد المبادئ الرئيسية لخوصصة المياه؟.
- ما هي التغييرات التي طرأت على قطاع المياه في جنوب إفريقيا بعد الخوصصة؟.
- ما هي النتائج المحتملة لخوصصة المياه على الدول النامية؟.
- **فرضية البحث:** للإجابة على هذا التساؤل يمكن صياغة الفرضية التالية: يمكن أن تؤثر الخوصصة بشكل سلبي اقتصاديا واجتماعيا على البلدان النامية.
- **أهداف البحث:** من خلال هذا البحث نسعى إلى:
 - إلقاء الضوء على الجوانب المتعلقة بخوصصة المياه وأسباب اللجوء إليها.
 - تحليل أشكال خوصصة المياه.
- دراسة تجربة خوصصة المياه في جنوب إفريقيا ومعرفة عوامل النجاح والفشل فيها
- الوصول إلى أهم النتائج المحتملة لخوصصة المياه في البلدان النامية.

- **المنهج المتبع:** اعتمدنا بصفة أساسية في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة كالتعريف بخوصصة قطاع المياه وأهدافها وأشكالها وأسباب اللجوء إليها ، بالإضافة إلى عرض وتحليل تجربة جنوب إفريقيا والوقوف على أهم عوامل النجاح والفشل فيها ، مع استنتاج أهم النتائج المترتبة والمحملة على الدول النامية .

2. مفهوم خوصصة المياه، أسبابها و أشكالها

إن مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه له تاريخ طويل. فأثناء القرن التاسع عشر برز موضوع المياه والصرف الصحي في المدن الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وكانت أولى خدمات المياه والصرف في الواقع يقدمها القطاع الخاص، لكنها كانت مقصورة على المجموعات الاجتماعية الأكثر ثراء، ومع بداية تسعينيات القرن توسعت شركات المياه الخاصة بدعم من البنك الدولي ومؤسسات اقتصادية أخرى، بوصفها حتمية تاريخية والتي يمكن من خلالها أن تحسن من نوعية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي..

1.2. مفهوم خوصصة المياه

لقد حدد التقرير الموجز الصادر عن مؤتمر المياه في دبلن عام 1992 أربعة مبادئ، بما في ذلك مفهوم مفاده أن المياه لا بد أن تُعامل "كسلعة اقتصادية". وهذا المبدأ هو بلا شك أهم المبادئ الأربعة وأكثرها إثارة للجدل. وفي السنوات التي تلت دبلن، استخدم مفهوم المياه بوصفها سلعة اقتصادية لتحدي المناهج التقليدية إزاء توفير الحكومة للخدمات المائية الأساسية. وقد استغل خبراء الاقتصاد فكرة الزعم بأن المياه لا بد أن تعامل باعتبارها سلعة خاصة، خاضعة لسيطرة الشركات، والقواعد المالية، وقوى السوق، والتسعير التنافسي.

لذلك اعتبرت الخوصصة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تلعب دورا هاما في إدارة الطلب على المياه من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي الإسكوا، 2002، ص 05)

وتُعرّف خوصصة المياه على أنها أداة تشير على نطاق واسع إلى نقل أو الاستعانة بمصادر خارجية، لبعض أو كل وظائف خدمات المياه التقليدية (مثل توزيع المياه ومعالجتها ، وجمع مياه الصرف ومعالجتها ، وخدمات العملاء) ، وفي بعض الحالات ، ملكية أصول البنية

التحتية وموارد المياه ، من الحكومة إلى طرف خاص لفترة معينة من الزمن في ظل الشروط المنصوص عليها في الاتفاقات التعاقدية (Memon, F. A, and D. Butler , 2003, 28)

كما تُعرّف أيضا على أنّها "تحويل بعض أو كل أصول أو عمليات شبكات المياه العامة إلى هيئات خاصة". (Wolff, 2004, 51) أي إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع المائية لتحقيق العائد المالي لميزانية الدولة وتخفيف الأعباء عن كاهلها، وبنفس الوقت رفع كفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك وحينذاك يتوجب عليه تحمل جزءاً من الأعباء المالية. (صاحب الربيعي، 2008) كما أن الدول المضيفة قد تستفيد أيضا إن وجدت بعض الرسوم والضرائب التي لا تكفي لتسديد هذه الاحتياجات الاجتماعية ، لذا فإن قدرة الدفع بالنسبة للمستهلك أساس العملية (بعلوج بلعيد ، 2004) .

و يرى البعض أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذا المرفق الحيوي لا بد أن تكون لتحقيق أهداف معينة و ليس لمجرد تقييد الدور الحكومي وحسب، ويمكن تحديد بعض الأهداف لتطبيق الشراكة في قطاع المياه فيما يلي (هازي أبو قديس، 2004، 58) :

- الاستفادة من الخبرات الإدارية والفنية المتوافرة لدى القطاع الخاص من أجل تحسين الخدمات وإدخال التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية.

- تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل والصيانة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.

- ضخ استثمارات كبيرة في قطاع المياه وإجراء التوسعات اللازمة في المرافق المائية.

- تقليل الدعم الحكومي للقطاع المائي وقصره على الطبقات ذات الدخل المحدود التي لا يمكنها دخلها من الحصول على الكميات المطلوبة من المياه بالأسعار المحددة.

- إبعاد قطاع المياه عن البيروقراطية الحكومية والتدخل في شؤونه من قبل المسؤولين الحكوميين .

- جعل قطاع المياه أكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين من حيث الكميات المطلوبة من المياه ونوعيتها.

2.2 أسباب خوصصة المياه

حسب الباحث نوار جليل هاشم فقد عد خمسة أسباب رئيسية لخوصصة المياه وهي: (نوار جليل هاشم ، 2008 ، 02)

-تحسين نوعية المياه: إن تلوث المياه وعدم وصول مياه نظيفة وملائمة وكافية للمستخدم يعد أحد أسباب خوصصة المياه، حيث أفاد تقرير التنمية البشرية لعام 2006 أن كل دولار يستثمر في تحسين نوعية المياه والصرف الصحي سيحقق عائدا يبلغ ثمانية دولارات عن طريق زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الرعاية الصحية.

- تحويل الحاجات للاستثمار: إن الدولة في بعض الأحيان تحتاج إلى الاستثمار في مشاريعها نتيجة ضغط البنك الدولي والمؤسسات المالية الكبيرة.

- الحاجة للخبرة والتقنية: حيث تحتاج بعض الخدمات في البلدان النامية إلى اخذ الخبرة من الشركات الكبيرة للاستفادة منها في المستقبل.

— الاهتمام بزيادة الكفاءة ورفع مستوى الأداء.

— الطمع والجشع: حيث لا يكون هم الشركات الخاصة حماية المستخدم بل همها الأول والأخير هو الربح لذا قد لا تصل إلى المستهلك مياه ملائمة أو كافية للاستخدام.

3.2 أشكال خصوصية المياه

هناك عدة نماذج لخصوصية المياه وهي الآن في رواج في مختلف أنحاء العالم. واعتمادا على درجة الخصوصية يمكن تصنيف هذه النماذج على نطاق واسع إلى سبعة نماذج تتراوح من الأقل مشاركة للقطاع الخاص إلى الاستملاك الكلي له وهي:

أولاً- عقود الخدمة **service contracts** :

وتتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص، وهذه العقود تشمل أداء القطاع الخاص في مجال محدد من خدمات المياه وتمس جوانب تجارية وإدارية ومالية مثل قراءة العدادات وما يتعلق بالجباية وتدقيق الحسابات ومعالجة البيانات الخاصة بالموارد البشرية، أو التسيير التقني لبعض خدمات المصلحة كتقليل الفاقد وإصلاح شبكة الأنابيب وإجراء الصيانة، ومن المتعارف عليه أن هذه العقود يمكن أن تستمر من ستة شهور إلى سنتين، ويشترط فيها أن تكون للمؤسسة الخاصة خبرة كافية بقصد المساهمة في تحسين المستوى الفني والتقني ورفع كفاءة الأداء وتخفيض التكاليف، وفي إطار هذا العقد يتضح بشكل دقيق طبيعة وشكل ونوع الخدمات التي يتم توكيلها بما في ذلك أجر المؤسسة الخاصة والذي يتم تسديده من طرف الجماعة المحلية وليس من طرف المستعملين (إبراهيم أبو شمس، 2012، 05). وهذه العقود مطبقة حاليا في فلندا والهند. (UNDP, 2006, 91)

ثانياً- عقود الإدارة **Management Contracts** :

تعمل عقود الإدارة على نقل المسؤولية عن الصيانة والتشغيل للمرافق المائية من القطاع العام إلى القطاع الخاص. فهي تزيد من مسؤولية القطاع الخاص في معظم جوانب قطاع المياه، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في العديد من الدول لتقديم خدمات عديدة مثل استخراج فواتير المستهلكين للمياه والجباية بالإضافة للإدارة اليومية مع حرية اتخاذ القرارات بشأن التسيير اليومي، ومن المتعارف عليه أن هذه العقود يمكن أن تستمر من 3 - 5 سنوات، ويتمثل عقد الإدارة في اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لها قدرات في مجال التسيير لإدارة مرفق مائي عام، وفي هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية، وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وتحتفظ الدولة بتمويل أعمال البناء والتجديد والإدارة (تمويل دورة الاستغلال والاستثمار). (حجاج عبد الحكيم و بوقوم محمد، 2018، 117)

ثالثاً - عقود الإيجار **Lease Contracts** :

يتضمن هذا الخيار قيام القطاع العام بالتخلي عن المرافق المائية لشركة أو شركات من القطاع الخاص مقابل مبلغ معين يتم دفعه للحكومة. (هاني أبو قديس، 2004، 61) حيث تتحمل الشركة الخاصة المسؤولية الكاملة عن جميع العمليات بما في ذلك تحصيل الرسوم والصيانة والحفاظ على شبكة التوزيع، وتقع عليها جزء من مسؤولية المخاطر المتعلقة بالأماكن المرتبطة بالعمليات. (J. Davis, 2005, 148) وهذه العقود يمكن أن تستمر من 8 - 15 سنة، وفي عقد الإيجار مسؤولية التخطيط والاستثمار تبقى على كاهل القطاع العام، وقد استخدمت هذه الوسيلة في كثير من الدول وكانت على نطاق واسع في قطاع المياه في فرنسا وإسبانيا. (فيصل

أكرم نصوري ، فيصل زيدان سهر، (2015، 294) وقد تم تنفيذ هذا الأسلوب أيضا في كوت ديفوار وغينيا والجمهورية التشيكية وغانا. (Prasad N,2006,682)

رابعاً- عقود الامتياز Concession contracts :

وفق صيغة عقود الامتياز يعطى الشريك الخاص مسؤولية إدارة تشغيل المرافق المائية، وصيانتها والاستثمار فيها من خلال إنشاء مشروعات جديدة لتوسيع المرافق المائية، وصيانتها والاستثمار فيها ، من خلال إنشاء مشروعات جديدة لتوسيع المرافق. وتمنح الامتيازات عن طريق تقديم مناقصات عامة بحيث يتم تأهيل الشركات التي لديها الخبرة والإمكانات ، وتتعهد الشركة بوضع الاستثمارات المطلوبة في الأماكن والأوقات المحددة وتقديم الخدمات بأقل الأسعار. وهذه العقود طويلة الأجل تتراوح من 25 إلى 30 سنة. (هاني أبو قديس، 2004 ، 62)

خامساً - عقود الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)

في هذه الحالة تقوم شركة من القطاع الخاص بإنشاء أحد المرافق المائية مثل سد أو محطة تنقية المياه وتشغيلها والاستفادة من عوائد التشغيل لفترة محددة من السنوات والتي تتراوح من 20 إلى 30 سنة وفي نهاية العقد يتم نقل ملكية هذا المرفق المائي إلى الحكومة. وفي أثناء سريان مدة العقد تقوم الحكومة بشراء المياه التي ينتجها المرفق المائي بمواصفات وبسعر يتم الاتفاق عليه في العقد، بحيث يغطي هذا السعر في النهاية كلفة الإنشاء والتشغيل مع هامش ربح معقول.

سادساً- الشراكة التضامنية : Joint venture

يمثل التضامن كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة ، يكون فيه كل من الجهة الحكومة المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق لهما ربحاً مشتركاً ، وبصفة عامة يسهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر، وبموجب التضامن تكون الحكومة هي المنظم وشريكا نشطا في الشركة العاملة ، مما يتيح لها الإبقاء على السيطرة الكاملة لحماية الجمهور وخدمته ، ويمكن للحكومة كما للقطاع الخاص الإسهام في العمل الإداري اليومي للشركة أو المساهمة بشكل شامل في القيام بمختلف نشاطات المؤسسة كالأعمال المتعلقة بإنتاج مياه الشرب وشبكات النقل والتوزيع ، إضافة إلى القيام بعمليات الفوترة والتحصيل ، وهذا يعطي موظفي القطاع العام الفرصة لكسب المعرفة والخبرة في إدارة وتسيير خدمة عامة ذات ربحية ، وخدمة المصلحة العامة بصورة أفضل في الوقت نفسه. (ليث عبد الله القهوي ، بلال محمود الوادي ، 2012 ، 40)

سابعاً- الخصخصة الكاملة : Divestiture

يعتبر بيع الممتلكات من أعلى درجات الخصخصة وبما يستطيع القطاع الخاص شراء كامل الممتلكات في قطاع المياه والصرف الصحي ويتحمل مسؤولية التشغيل والصيانة لهذه الممتلكات، ويعد التوجه إلى هذا النمط من التسيير بمثابة الخصخصة الكاملة للأصول (يتم تجريد الدولة من ملكية المورد) ، وهذه الحالة تمثل تحليلاً جذرياً عن القطاع العام وتنعقد فيها المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، (هاني أبو قديس ، 63)

3. تسعير المياه: جزء لا يتجزأ من سياسة خصوصية المياه

إن تسعير المياه هو نتيجة مباشرة لخصوصية المياه حيث أن الشركات الخاصة تحاول جمع الأرباح من خلال تحديد سعر لها مع مدها للناس العاديين. تسعير المياه هو مصطلح يشمل عمليات مختلفة لتحديد سعر للمياه. وفي السنوات الأخيرة، دعت الحاجة إلى تحديد رسم مناسب لسعر المياه الحضرية.

وتعرف عملية تسعير المياه كما حددها البنك الدولي على أنها: " العملية التي يتم بموجبها تحديد سعر المياه يحقق توازن العرض والطلب ، ويساوي التكاليف الحقيقية لاستخراجها بالنظر إلى قيمتها في الاستعمالات المختلفة ، وعلى ذلك يشمل تسعير المياه تكلفة نقل المياه ومعالجتها والتشغيل والصيانة والتكاليف الرأسمالية وتكلفة استنفاد الموارد والضرر البيئي . (محمد سالم الطابع، 2006)

ويرتكز تسعير المياه وفقاً لمفهوم البنك الدولي على مبدئين:

- مبدأ المستهلك يدفع القيمة الحقيقية لاستهلاكه .
 - مبدأ الملوث يدفع الثمن لإزالة التلوث والأضرار الناجمة عنه ، والسعر الذي يتم تحديده لا بد أن يتضمن بالإضافة إلى التكلفة الفعلية ، تكلفة الفرصة البديلة التي ربما حال دون تحقيقها عواقب سياسية .
- و تسعير المياه يقصد به هنا استرداد تكاليف التشغيل والصيانة في المرحلة الأولى واسترداد تكاليف الاستثمار كمرحلة مستقبلية ، ولكن صياغة السياسة التسعيرية للمياه في أي قطاع ما يجب أن تبنى على تقييم العديد من العوامل المؤثرة فيها حسب ظروف كل دولة ، مثل طبيعة الطلب على المياه ، نضوب الموارد المائية ومعدله ، ندرة الموارد المائية واستعادة التكاليف والرفاه الاجتماعي ، والقدرة على الدفع وتقبل المستهلك ، والالتزامات الدينية والتشريعية والإدارية ، ومن المهم أن يعكس سعر الماء المفروض على المستهلك نوعية المياه المزود بها وتوقيت التزويد وفعاليتها . (كفاح محمد حسيان ، 2006)

وقد طرحت عدة أسباب لدعم سياسة الأسعار المناسبة منها: (Bhattacharya and Banerjee, 2015)

- 1- إن سعر المياه الحضرية أقل مما ينبغي بالنسبة للتكاليف المتكبدة فيما يتعلق بتوفير المياه، مما أدى إلى قلق بالغ بشأن الجدوى المالية واستدامة مرافق المياه الحضرية.
 - 2- أدى انخفاض الأسعار إلى ضعف خدمات المياه وعدم الاعتماد عليها، ولا سيما في مناطق الحضرية.
 - 3- يتم توفير المياه بمعدلات مدعومة لأن الفقراء يستطيعون تحمل تكلفتها. ولكن في الممارسة العملية فإن الطبقة الغنية وليس الفقراء هم الذين يستفيدون دوماً على نحو غير متناسب من خدمات المياه المدعومة. ومن عجيب المفارقات هنا أن إعانات الدعم في واقع الأمر تصب في مصلحة الأثرياء والطبقة المتوسطة.
 - 4- قد أثر نقص الأسعار بشكل خطير على مالية حكومات الدول. ونتيجة لذلك أصبح توسع الخدمة بطيئاً نسبياً. (Mathur, and Thakur, 2003)
- ويختلف هيكل التسعير المستخدم في إمدادات المياه الحضرية من دولة إلى أخرى ويمكن عرض أهم أشكال السياسات المتعلقة بتسعير المياه فيما يلي : (هاني أحمد أبو قديس ، 2004 ، 32)

- **السعر المقطوع:** وهو مبلغ معين يدفعه المستهلك شهريا نظير استخدامه للمياه، من دون النظر إلى الكمية المستخدمة. وهذا الشكل من التعريف يشجع على الإسراف، إذ أنه لا يوجد ما يمنع من الزيادة في الهدر، وخاصة في غياب الوعي لدى المستهلكين. وغالبا ما يتم تطبيق هذه التعريف في المناطق التي لا يوجد بها عدادات مياه.
 - **السعر الثابت لوحدة الاستهلاك:** وبحسب هذا النوع يتم تحصيل مبلغ معين لقاء كل وحدة من المياه يتم استهلاكها (مثلا دولارا لكل متر مكعب). وهذا النوع من التعريف يكون أثره محدودا في كبح الاستهلاك، ولا سيما في المجتمعات ذات الدخل العالي.
 - **السعر التصاعدي بحسب كمية الاستهلاك:** حيث يتم تقسيم المستهلكين إلى شرائح بحسب كمية المياه المستهلكة، ويزداد سعر المياه كلما زاد الاستهلاك، وهذه الطريقة هي إحدى الطرق الفاعلة في خفض الاستهلاك، خاصة عندما تكون الزيادة كبيرة في سعر المياه مع ازدياد الاستهلاك، مما يحفز الاستهلاك على خفض الاستهلاك ليبقى ضمن الشريحة ذات الدخل المنخفض.
 - **السعر السوقي للمياه:** يهدف التسعير السوقي للمياه إلى تنظيم توزيع المياه بطريقة مرنة، وإعطاء الدافع المناسب لترشيد استعمال المياه من طرف مستخدميه، ففي حالة إمكانية بيع الماء الذي يتم توفيره من طرف المزارع نتيجة حسن استخدامه، فإن ذلك يمنح المزارع دخلا إضافيا. ولضمان نجاح هذا الأسلوب يجب أن يتم تسعير الماء بسعر تكلفة إتاحة للمزارع فيحاول تخفيض استهلاكه وبيع الفائض منه بسعر السوق الحقيقي، أما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في زيادة تبادل المياه. (سالم اللوزي، 70-73)
- لذلك فإن سياسات تسعير المياه لم تحظ بالقبول والتأييد من جانب بعض الأوساط الرسمية والأكاديمية في مجال الشأن المائي في بعض الدول، وأصبحت فكرة تسعير المياه واحدة من أكثر القضايا الجدلية التي تثار بشأنها ولا يزال جدل واسع النطاق بين مؤيدي الفكرة ومعارضها.

4. تجربة خصوصية المياه في جنوب إفريقيا

تعتبر المياه في جنوب إفريقيا ملك للدولة. حيث يعترف دستور جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري رسمياً على الحق في الحصول على المياه الكافية. كما يسمح للحكومة باتخاذ تدابير تشريعية معقولة، في حدود مواردها المتاحة. وقد تم القيام باستثمارات وطنية كبيرة في هذا القطاع: تخصيص 6 م³ من المياه في الشهر لكل أسرة معيشية، تديرها السلطات المحلية وتُعرف بسياسة المياه الحرة. ومع ذلك، تظل نوعية الخدمة مصدرا للجدل والاستياء الشديد من جانب السكان الحضريين المحرومين. (Aubriot, J, 2014, 137)

ورغم أن القطاع الخاص لم يدير أي جزء من شبكة المياه في جنوب إفريقيا في ذلك الوقت، فقد استخدمت الحكومة الخصوصية للوفاء بولايتها الدستورية.

يشكل الفصل العنصري في تاريخ جنوب إفريقيا أهمية كبرى في النقاش الدائر بشأن خصوصية المياه. حيث كان نظام الفصل العنصري في الفترة من عام 1948 إلى تسعينيات القرن العشرين، بمثابة نظام اجتماعي تمييزي. وكان هذا النظام سبباً في تقييد حرية السكان السود، وحقوقهم الاقتصادية والسياسية، وكان توزيع المياه الآمنة تحت سيطرة الحكومة. وبما أن السود يفتقرون إلى القوة السياسية والاقتصادية، فإن إمكانية حصولهم على المياه المأمونة في البلد محدودة جدا. وفي عام 1994 مر البلد بأزمة مياه حادة. وتزامنا مع ضربات الجفاف كان ثلث جنوب إفريقيا* يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. (Mike Muller, 2007) كما واجهت

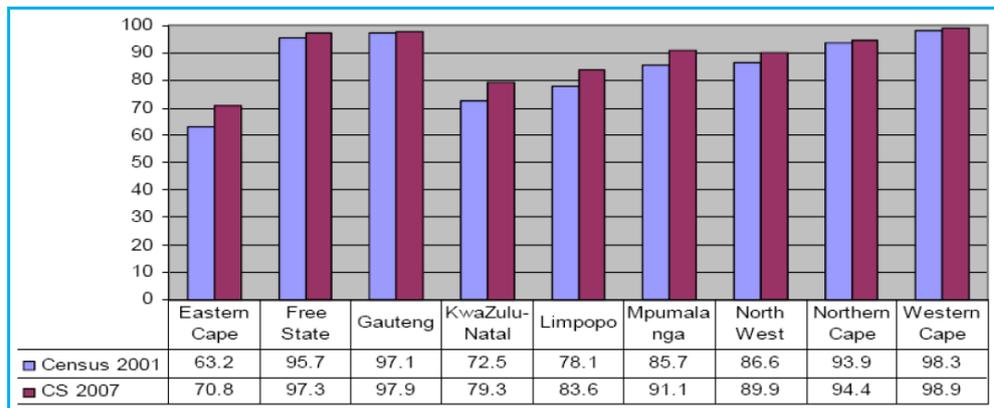
* في عام 2005، كان أربعة ملايين من مواطني جنوب إفريقيا يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب، ولم يتمكن تسعة ملايين منهم من الحصول على المياه الأساسية المجانية التي تبلغ سعتها 25 لتر من المياه/الشخص يوميا.

الحكومة صعوبات بسبب الأزمة الاقتصادية القائمة والضغط الداخلي والدولية المفروضة على نظام الفصل العنصري. لقد أدت نهاية الفصل العنصري في عام 1994 إلى إعادة توزيع موارد البلاد. و أصبح الحصول على مياه الشرب النظيفة أولوية للحكومة الجديدة. (Stephen Greenberg, 2005).

لقد نجح صناع القرار السياسي الرئيسيون في دولة جنوب أفريقيا على المستويين الوطني والمحلي . في تحقيق النصر في التحول إلى القطاع الخاص للخدمات المحلية الأساسية كإزالة القمامة، وأعمال المياه، بل وحتى إمداد البلديات بالكهرباء. وكان المؤيدان الرئيسيان للخوصصة هما البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية (التي أعلنت في عام 1997 عن استثمار 25 مليون دولار في صندوق البنية الأساسية لجنوب أفريقيا التابع لبنك ستاندرد، وهو عبارة عن أداة تمويل صريحة للخوصصة، فضلاً عن الشركات المحلية والدولية. (Ruiters, Greg, Et Bond, Patrick, 2010,09)

كان قانون المياه الوطني في جنوب أفريقيا لسنة 1999 يعتبر بمثابة الوعد لكل سكان جنوب أفريقيا بالحصول على المياه المأمونة بحلول عام 2010. كما سمح هذا القانون للبلديات بخوصصة المياه. (Hellberg, S, 2005) وتعد شركة (Suez Lyonnaise Des Eaux) إحدى شركات المياه في جنوب أفريقيا التي تقوم بتزويد المجتمعات البيضاء بالمياه النظيفة منذ عام 1970. و هي الآن المورد للمياه لأكثر من خمسة ملايين شخص من جميع الأعراق في جوهانسبرغ. وقد أدت خوصصة المياه إلى تحسين القدرة على الوصول إلى المياه النظيفة ولكنها خلفت ارتفاعاً في أسعار المياه. وتبين الإحصائيات الواردة في الشكل رقم (01) حسب المقاطعات، النسبة المئوية للأسر المعيشية التي لديها إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب في عامي 2001 و 2007. فالمقاطعات الأكثر وصولاً في عام 2007 هي : (Western Cape) بـ 98.9 %، و (Gauteng with) بـ 97.9 % و (Eastern Cape) بـ 63.2 % . ولكن الإقليم الذي نجح في تنمية قدرة الأسر على الوصول إلى المياه هو الإقليم الأكثر أهمية في (Eastern Cape). (Adinda, S, 2008,24-25).

الشكل رقم (01) :نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب بين 2001 و 2007.



Source : Adinda, S, 2008, p 23.

وقد استخدمت شركات المياه سياسة "سعر المتر المدفوع مسبقاً"، مما اضطر المستهلكين إلى دفع ثمن استخدامهم للمياه مقدماً. فالأسر التي فشلت في سداد فواتير المياه تفقد قدرتها على الحصول على المياه النظيفة. وقد أجبر ذلك العديد من الأسر المعيشية في المناطق الريفية على استخدام المياه غير النظيفة. (Adinda, S, 2008,22).

وبالرغم من النتائج المحققة إلا أن لخصوصية المياه آثار سيئة على بعض مواطني جنوب إفريقيا ، فقد أسفر البحث اليائس عن أي مورد متوافر للمياه عن تفشي بعض الأمراض. ففي سنة 2000 اندلع أسوأ وباء للكوليرا في جنوب أفريقيا في مدينة كوازولو - ناتال (Ginger Thompson, 2003). ونسب خبراء الصحة العامة تفشي المرض إلى خصوصية المياه. وعلى النقيض من تفشي الكوليرا في عام 1982، الذي أودى بحياة أربعة وعشرين شخصا، توفي ثلاثمائة شخص بسبب الوباء عام 2000. وأبلغ عن إصابة أكثر من 120 ألف شخص ، كما انتشر الوباء في ست مقاطعات أخرى من مقاطعة جنوب شرق البلاد.

ولم يمض كثيرا من الوقت على استلام شركة سويس الفرنسية لمورد مياه جوهانسبورغ إلا وتفشى المرض في بلدة أليكساندرا Alexandra مصيبا آلاف من الأسر . وفي هاتين الحالتين لم تتحرك الحكومة إلا مجبرة تحت ضغط تعبئة مجتمعية ، وخوفا من خروج المرض عن السيطرة. كما أدى عدم كفاية أنظمة النظافة الصحية والخدمة الذاتية في مجال الصرف الصحي إلى التعرض المستمر (وخاصة للأطفال) للعديد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وقد حدثت زيادة في التلوث والتدهور البيئي نتيجة للتصريف غير الخاضع للرقابة من النفايات السائلة وندرة المياه لأغراض إنتاج الأغذية. (Mckinley, Dale T, 2005, 183)

وقد قوبلت هذه الوضعية بمقاومة فعالة، من طرف المجتمعات في المناطق الحضرية الكبيرة مثل جوهانسبورغ وديبران وكيب تاون وغيرها ، تحت غطاء منظمة منتدى المناهضة للخصوصية (APF) والتي كان مبدؤها أن الحاجات الأساسية مثل المياه حق من حقوق الإنسان الأساسية. كما شن السكان حملة تحت شعار " المياه للجميع " ، ساعدت بشكل ملموس على تفادي بعض إجراءات التحكم في المياه في إطار الخصوصية. مثل نظم الأمتار المدفوعة مسبقا وغيرها. في حين لم تنجح النضالات المناهضة للخصوصية في وقف العملية، فإن الضغط الشعبي أجبر الحكومة على تنفيذ سياسة مياه مجانية جزئيا ، إلا أنه مازال هناك ملايين من الناس لا يتلقون الدعم المجاني (6000 لتر مياه لكل أسرة شهريا). (Mckinley, Dale T, 2005, 185-186)

5 . النتائج المحتملة لخصوصية المياه في الدول النامية

تترتب على خصوصية المياه عدة نتائج محتملة ، فالبرغم من أنها يمكن أن تساعد على حل الكثير من المشاكل المتصلة بإدارة المياه ، إلا أنه يمكن أن تؤثر على الهيكل الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع بعدة أبعاد يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: قد تؤدي خصوصية المياه إلى زيادة سعر هذا المورد المشترك من الممتلكات، وذلك بسبب وجود تكاليف مستترة تتعلق بجمع المياه وتنقيتها وتوزيعها. وسوف تسترد الشركات تكاليفها من خلال استغلال المستهلكين. وقيل إن الخصخصة ستساعد على الحد من استخدام المياه غير المستدام وستشجع على حفظ المياه. ولكن ديناميكيات السوق سوف تؤثر حتماً على الطبقة الأضعف اقتصادياً في المجتمع والتي لا يمكنها تحمل زيادة أسعار المياه. (Barlow and Clarke, 2003)

ولقد أدت خصوصية المياه على نحو ثابت إلى ارتفاع الأسعار في كل مناطق العالم تقريباً التي تم خصوصية المياه فيها. ويرجع ذلك إلى وجود تكاليف كبيرة تتعلق بتطوير شبكات تسخير المياه وتنقيتها وتوزيعها. وبالنسبة لهذه المشاريع المكلفة، تقتض شركات المياه أموالاً خاصة، وهي خاضعة لأسعار فائدة مرتفعة من الممولين والضرائب الحكومية. في حين تسترد الشركات تكاليفها ونفقاتها من خلال فرض رسوم على المستهلك. فالتكلفة الرأسمالية ليست مقسمة بين جميع المستهلكين فحسب، بل أيضاً الفوائد والضرائب والنفقات العامة على

رأس المال. وعلى هذا فإن المستهلك يضطر إلى تحمل عبء زيادة المدفوعات على قروض الشركات. (Bhattacharya and Mukhopadhyay, 2011).

في حين أن قوى السوق سوف تحدد سعر المياه وتجعلها أكثر تكلفة في المناطق النادرة، فقد يؤدي هذا في واقع الأمر إلى خفض الاستهلاك. لذلك فإن الزيادة الحادة في الأسعار في أعقاب الخوصصة كانت دوماً تجعل المياه غير متاحة للفقراء. غير أن زيادة الأسعار لا تؤثر على الزراعة والصناعات حيث يكون ارتفاع الأسعار في المتناول. (Navdanya, RFSTE, 2005)

كما أن خوصصة خدمات المياه تتيح تحويل الرقابة العامة إلى الشركات الخاصة، سواء كانت وطنية أو أجنبية. وبمجرد التوقيع على عقد المياه، لن يتسنى لنا أن نعمل إلا أقل القليل لضمان عمل الشركة الخاصة في مصلحة المجتمع المحلي. لذا فإن التوجيه الأساسي لشركات المياه الخاصة يتلخص في تعظيم الأرباح، وليس حماية المستهلكين. (Public Citizen, 2015)

ثانياً: وهناك خطر آخر محتمل لخوصصة المياه يتمثل في قيام شركات المياه باستخراج المياه على نحو غير مستدام من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح وما يترتب على ذلك من تدمير لهياكل المياه ومخزون المياه الجوفية. (Bhattacharya and Mukhopadhyay, 2011) ويمكن للشركات التي تبحث عن تحقيق الأرباح أن تعرض نوعية المياه للخطر من أجل تخفيض التكاليف. مما يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة كما حدث في جنوب إفريقيا.

وفي عام 2003، بنودهي، فقد أظهر المركز الهندي للعلوم والبيئة أن بعض المشروبات الغازية التي كانت تباع في الهند تحتوي على الليندين، والمد دي تي، والملاثيون (lindane, DDT, malathion) وغيرها من مبيدات الآفات القاتلة التي يمكن أن تسبب السرطان ويمكن أن تؤثر على أجهزة المناعة. (Wikipedia, 2014)

ثالثاً: تؤدي الخوصصة إلى إلغاء الرقابة العامة على الموارد المعنية. لذا فإن السيطرة العامة على المياه أمر ضروري ليس فقط لأن المياه ضرورية للبقاء، بل أيضاً بسبب أزمة المياه الشديدة والمتفاقمة التي يواجهها العالم. وبمجرد أن تسلم الوكالات الحكومية شبكات المياه إلى الشركات خاصة، يصبح من الصعب للغاية أن تعكس هذا القرار. (Barlow and Clarke, 2003)

وختاماً لخوصصة قطاعات أخرى مثل شركات الطيران أو الاتصالات، فإن خصخصة خدمات المياه (وغير ذلك من الخدمات الأساسية) كثيراً ما لا تترك للمستهلكين فرصة الاختيار من طرف مقدمي الخدمات. فالاعتماد على الشبكة الواحدة لأنابيب المياه أو مصدر مياه واحد في كثير من الأحيان لا يترك مجالاً كبيراً للمنافسة، وهو ما يضيف على أن الخوصصة في هذا القطاع لها سمات احتكارية. وبمجرد حصول شركة خاصة على عقد، فإنها تحاول فرض سيطرتها على موارد المياه ذاتها. (Dwidevi et al, 2007)

رابعاً: يمكن للخوصصة أن تشجع تصدير كميات كبيرة من المياه نظراً لان السيطرة على المياه تنتقل من المجتمعات المحلية إلى الشركات العالمية، مما سيترتب عليه عواقب بيئية وخيمة. فالعديد من المحاصيل والخضروات تحتاج إلى كميات هائلة من المياه لنموها وإنتاجها. (Bhattacharya and Banerjee, 2015)

كما قد يؤدي تسعير المياه إلى زيادة أسعار المحاصيل والخضراوات الرئيسية في مختلف أنحاء العالم، وهو ما قد يؤثر بدوره سلباً على الأمن الغذائي. (Bhattacharya et al, 2013). ورغم أن الإدارة الحكومية لموارد المياه مسؤولة جزئياً عن أزمة المياه التي نواجهها اليوم، فإن الخوصصة سوف تؤدي في أفضل تقدير إلى تفاقم المشكلة.

خامسا: يمكن أن تشجع خصوصية المياه ظاهرة الفساد، والواقع أن الضوابط والتوازنات التي قد تمنع الفساد، مثل المساءلة والشفافية مفقودة بشكل واضح من العملية. ومع إبرام عقود المياه خلف الأبواب المغلقة، يصبح المسؤولون التنفيذيون والمسؤولون الحكوميون أحرار في عقد الصفقات بأنفسهم، وليس في المصلحة العامة. (Public Citizen, 2015) فعلى سبيل المثال فقد أدين مديرون تنفيذيون من شركة فيفيندي، وسويس ليونيز دي اوكس، وشركات مياه أخرى، بتهمة رشوة مسؤولين حكوميين للحصول على عقود. (Hall, 1999)

سادسا: كانت هناك درجة كبيرة من المعارضة العامة والسياسية لخصوصية المياه في مختلف أنحاء العالم. وقد ظهر ذلك في الحملات العالمية، في الشمال والجنوب على حد سواء. وتضم المعارضة النقابات العمالية، وأنصار البيئة، وجماعات المستهلكين، ومنظمات المواطنين، والساسة المنتخبين، وغير ذلك من الجماعات. ومن المواضيع المشتركة لحملات المعارضة الاعتقاد بأن إمدادات المياه هي خدمة أساسية ينبغي أن تكون عامة.

سابعا: إن الرقابة الخاصة على خدمات المياه وإمداداتها ومرافقها تثير مخاوف أمنية محلية، خاصة في عصرنا اليوم الذي يتميز باللا أمن. وقد حظيت إمدادات المياه المحلية باهتمام كبير بالأمن ومكافحة الإرهاب من جانب جميع مستويات الحكومة خصوصا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. حيث ينبغي أن تنص اتفاقيات خصوصية المياه على أن لا تتخذ الشركات الخاصة تدابير أمنية موحدة. فقد أصبحت الآن عادية من خلال التعاون التام مع المسؤولين المعنيين بتنفيذ القانون والتخطيط لمكافحة الإرهاب والكشف عن المعلومات ذات الصلة معهم لضمان أقصى قدر من الأمن للإمدادات المائية المحلية.

6. الخلاصة:

يمكن تلخيص نتائج محتوى هذه الورقة البحثية في مختلف جوانبها في النقاط التالية :

- لقد تم تنفيذ العديد من خيارات إدارة مرافق المياه التي تتراوح بين أنظمة مملوكة للقطاع العام بالكامل وعقود الشراكة ، لذا فإن نجاح زيادة مشاركة القطاع الخاص يمكن تعزيزه من خلال تأسيس عقود شفافة وقائمة على الحوافز. بالإضافة إلى ذلك ، فإن من الضروري وجود نظام تنظيمي قوي لديه القدرة على مراقبة جودة الخدمة المقدمة .

- من الناحية النظرية تتيح الخصوصية فرصة لتحسين شبكات المياه في غياب الحكومات القوية. وتقدم الشركات الخاصة الموارد والخبرات. وقد تنجح هذه الشراكات ، كما أن هناك أمثلة كثيرة للشراكات الفاشلة، لذا فإن الاندماج الناجح بين القطاع العام والخاص يتطلب ترتيباً دقيقاً للمسؤوليات، وأهدافا وتوقعات واضحة للحكومات والمنظمات الخاصة. مع ضرورة أن تحترم هذه الإجراءات أيضا جانب حقوق الإنسان .و تنفيذها على نطاق واسع. ويمكن الآن المضي قدما في التنفيذ المجدي للتنمية المستدامة للمساعدة على ربط التنمية الاجتماعية بالجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في التنمية المستدامة للبيئة، فضلا عن ضمان الرفاه الاقتصادي من خلال الفوائد التي يمكن أن توفرها إمدادات كافية من المياه. وعلى الرغم من أنه تم سن الكثير من اللوائح والقوانين هنا وهناك، إلا أنه من المهم زيادة الوعي العام لدى عامة الناس بشأن حقوقهم الأساسية.

- إن تسعير المياه هي نتيجة مباشرة لخصوصية المياه ففي السنوات الأخيرة، دعت الحاجة إلى تحديد رسم مناسب لسعر المياه الحضرية. فالزيادة في المعدلات ليست بالضرورة أن تكون لها آثار سلبية. بل إن الزيادة المعقولة تعكس التكلفة الحقيقية للمياه، وهي نتيجة لإزالة

الأسعار المنخفضة والمدعومة من طرف الحكومة والتي يكلفها أموال باهضة. كما أن انخفاض مستوى توصيل المياه لا ينبغي أن يصاحبه ارتفاع الأسعار. كما لا ينبغي للأسعار أن ترتفع إلى مستويات قياسية خلال فترة زمنية قصيرة.

- لقد زادت خوصصة المياه من فرص الحصول على المياه النظيفة وكفاءة الإنتاج في جنوب افريقيا. ولكنها أدت إلى بعض المشاكل، مثل وباء الكوليرا. بالإضافة إلى سياسة الأسعار المدفوعة مسبقاً والتي تتعارض مع قانون خدمة المياه في البلاد، والذي يقضي بحق المواطن في الحصول على المياه النظيفة.

- ترتب على خوصصة المياه في الدول النامية عدة آثار اقتصادية واجتماعية سيئة كالزيادة المضاعفة لأسعار المياه والتي صاحبها زيادة في أسعار المحاصيل والخضراوات الرئيسية في مختلف أنحاء العالم، وهو ما أثر سلباً على الأمن الغذائي. إضافة إلى حرمان الكثير من الفقراء في الوصول إلى المياه النظيفة مما انعكس سلباً على الصحة العامة للمواطنين. ونتيجة لهذا فقد قوبلت خوصصة المياه بمعارضة شديدة من خلال حملات عالمية، في الشمال والجنوب على حد سواء. حيث تضم المعارضة النقابات العمالية، وأنصار البيئة، وجماعات المستهلكين، ومنظمات المواطنين، والساسة المنتخبين، وغير ذلك من الجماعات. ومن المواضيع المشتركة لحملات المعارضة الاعتقاد بأن إمدادات المياه هي خدمة أساسية ينبغي أن تكون عامة.

- توصيات ومقترحات

من خلال ما سبق من العرض والتحليل والنتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- إن سياسات إدارة المياه القائمة على المجتمعات المحلية، مثل جمع مياه الأمطار، وبناء السدود، والإدارة المستدامة لمستجمعات المياه، والإدارة المتكاملة لحوض الأنهار، وكفاءة الري، قد تكون هي بدائل لخوصصة المياه.

- يتعين على الحكومات والشركات الخاصة أن تحافظ على مفهوم المنفعة المتبادلة. ومن المحتم أن تؤدي الشركات الخاصة غير الخاضعة للتنظيم، أو التي تنفقر إلى التنفيذ اللائق، أو التي تمتلك حقوق تعاقدية مريحة بشكل غير عادل، إلى تآكل الدعم العام والحكومي من خلال رفع الأسعار. وبوسع الحكومات أيضاً أن تحافظ على معايير عالية للغاية بالنسبة للشركات الخاصة، فتقلص من أرباحها. بيد أن جذور الشراكة غير الصحية غالباً ما تكون الدافع إلى الربح لدى الشركات الخاصة.

- ومن أجل خدمة المناطق الفقيرة بنجاح، فإن التسعير التفاضلي الذي يتضمن حصصاً مجانية للاحتياجات الأساسية يمكن أن يتيح إمكانية أفضل للتقبل واسترداد التكاليف، حيث أنه سيتم تجنب الحرمان النسبي في استحقاقات التبادل للأسر المعيشية المؤجرة. ومن شأن التسعير التفاضلي أيضاً أن يعالج المشكلة المتأصلة في مرافق القطاع العام التي تمنعها من خدمة الفقراء. وينبغي أن تحدد بوضوح في إطار العقود هوامش الربح المحددة للمجموعات الخاصة والعائدات الإلزامية على البنية الأساسية للمياه بالنسبة للحكومات المحلية. وعلاوة على ذلك، يجب أن توفر العقود حالات طوارئ لعدد من المخاطر التي ينبغي تحديدها بعناية قبل الموعد المحدد. وبمجرد التوصل إلى ترتيب مقبول وعادل، يتعين على كل من الحكومة والشركة أن تشارك في حماية مصالحها والتغلب على العقبات غير المتوقعة بفعالية.

7. الإحالات والمراجع:

- إبراهيم أبو شمس: الجوانب المالية والاقتصادية في قطاع المياه مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات المياه وبدائل التمويل واستعادة التكاليف " التجربة الأردنية في مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه ، المؤتمر الهندسي السادس والعشرون حول الموارد المائية في الوطن العربي،الواقع والتحديات،أيام 7-10 جانفي 2012 ، جدة ، المملكة العربية السعودية.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي الإسكوا : إدارة الطلب على المياه ، أوراق موجزة ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، ، جوهانسبورغ ، جنوب إفريقيا، 2002 .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) : تقرير التنمية البشرية ، ما هو أبعد من الندرة ، القوة والفقير وأزمة المياه ، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2006 .
- بعلوج بلعيد: هل نخصص المياه؟، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، أيام 03-07 أكتوبر 2004، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر.
- حجاج عبد الحكيم ،و بوقوموم محمد: التجربة الجزائرية في إدارة الخدمة العامة للمياه - دراسة تحليلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص- ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2018 .
- سالم اللوزي . دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية الدولية" ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- صاحب الربيعي : خصخصة قطاع المياه ،2008،نقلا عن الموقع : www.waterexpert.se تاريخ الإطلاع (11-03-2018) .
- فيصل أكرم نصوري ،و فيصل زيدان سهر: الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق- مع إشارة إلى القطاع الصناعي في العراق - ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق، المجلد 21 ، العدد 83 ، 2015 .
- ليث عبد الله القهوي ،و بلال محمود الواد: الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص ، الإطار النظري والتطبيق العملي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،2012 .
- محمد سلمان الطايح : تسعير المياه والفكر المائي الجديد، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 163 ، 2006 .
- كفاح محمد حسيان: إدارة الطلب على المياه بالوطن العربي - حالة دراسية سوريا، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، سوريا، 2006 .
- هاني أحمد أبو قديس: استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2004 .
- Adinda, S :Water Privatization: An optimal and efficient means for developing countries?, 2008.

- Aubriot, J : Les conflits pour l'eau à Johannesburg. Actes de la recherche en sciences sociales ,V 03, 2014.
- Barlow, M. and Clarke, T: Blue Gold – The Fight to Stop the Corporate Theft of the World's Water. Leftword Books, New Delhi, India, 2003 .
- Bhattacharya, S., Kumar, A., Chattopadhyay, D.J. and Mukhopadhyay, A: Water Crisis and Human Rights: Changing Interactions and Dimensions in the Third World. In: Global Environment: Contemporary issues and challenges. Integrated research and development foundation, India. pp. 438-446, 2011.
- Bhattacharya, S., Chattopadhyay, D and Mukhopadhyay, A: Changing dimensions of food security in a globalized world: A review of the perspectives for environment, economy and health. International Research Journal in Environmental Sciences, 2(3): 1-7, 2013.
- Bhattacharya, S., Banerjee, A : Water privatization in developing countries: Principles, implementations and socio-economic consequences. World Scientific News, 10, 17-31, 2015.
- Dwivedi, G, Rehmat and Dharmadhikary, S : Water: Private Limited: Issues in Privatisation, Corporatisation and Commercialisation of Water Sector in India. Manthan Adhyayan Kendra, Badwani (MP), India, 2007.
- Ginger Thompson : Water Tap Often Shut to South Africa Poor, New York Times, May, V 19, 2003, <http://www.nytimes.com/2003/05/29/world/water-tap-often-shut-to-south-africa-poor.html>.
- Hall, D : Privatization, Multinationals and Corruption. Public Services International, University of Greenwich, July 1999.
- J. Davis: Private Sector Participation in the Water and Sanitation Sector, 2005 .
- Memon, F. A, and D. Butler: The role of privatisation in the water sector. Water Perspectives , 99, 2003 .
- McKinley, Dale T: The struggle against water privatisation in South Africa. Reclaiming Public Water, Achievements, Struggles and Visions from Around the World, Amsterdam,181-189, 2005.
- Navdanya/RFSTE : Financing the water crises: World Bank, International Aid Agencies and Water Privatization. Research Foundation for Science, Technology and Ecology, New Delhi, India, 2005.
- Prasad. N :Privatisation Results, Private Sector Participation in Water Services After 15 Years ,2006.
- Public Citizen Report : Top 10 Reasons to Oppose Water Privatization, Retrieved March 26, 2015, from: https://www.citizen.org/documents/Top_10_%28PDF%29.pdf